شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

علامَ المصالحة بعد الآن؟

لم تزلْ مستشارية (وزارة سابقاً) المصالحة الوطنية تُمطرنا كل أسبوع أو أسبوعين باسم شيخ أو ملا باعتباره زعيم جماعة مسلحة جرى الاتفاق معها (معه بالأحرى) على طيّ صفحة الماضي بإلقاء سلاحها وضمها الى برنامج المصالحة، من دون أن نلمس أثراً واضحاً لهذا المطر المصالحاتي على الوضع الأمني الذي يتواصل طابعه المتفجر ويتفاقم.

كان مفهوماً أن تكون هناك مصالحة مع الجماعات المسلحة قبل إنجاز الانسحاب الأميركي، باعتبار ان هذه الجماعات دأبت على الزعم بأنها ترفع سلاحها ضد الأميركيين وليس العراقيين، وبرنامج المصالحة ينصّ على أنه يشمل الذين لم تتلطخ أيديهم بالدم العراقي ويستثني ذوي الأيدي الملطخة.

لا أظن ان هناك حركة مسلحة، سواء كانت جماعة قائمة بذاتها أو ميليشيا تابعة لحزب أو تيار أو ائتلاف، لم تتلطخ أيديها بدماء العراقيين، فمن النادر للغاية أن نجد عملية تفجير أو هجوم مسلح وقعت في البلاد منذ نيسان ٢٠٠٣ حتى اليوم الأخير من العام المنصرم لم يُقتل أو يُجرح فيها عراقي واحد في الأقل. وبعد أكثر من ثماني سنوات ونصف السنة من وجودها في العراق فقدت القوات الأميركية أقل من خمسة آلاف من عناصرها في مقابل أكثر من نصف مليون قتيل عراقي، معظمهم مدنيون، ماتوا في عمليات إرهابية ادّعى القائمون بها جميعاً بأنها موجهة ضد الاحتلال.

إذا كانت الجماعات المسلحة التي تتفاخر مستشارية المصالحة الآن باجتذابها إلى برنامج المصالحة، تعتبر نفسها "مقاومة شريفة" (تستهدف الأميركيين وليس العراقيين) فان الأميركيين قد انسحبوا تماماً ونهائياً، وبالتالي لم يعد ثمة مبرر لكل من حمل السلاح أن يحمله أو يحتفظ به منذ اليوم الأول من العام الجاري، وبالتالي لا مبرر أيضاً للمصالحة.. المصالحة تجري مع الخصوم والأعداء والأضداد، وإذا كانت الجماعات المسلحة التي نشطت طيلة السنوات الماضية "مقاومة شريفة" فمن المفترض أن تلقي سلاحها على الفور لأن خصومها أو أعداءها قد رحلوا وإنها ليست في خصومة أو عداوة أو ضدّية مع الحكومة أو الدولة، فعلامَ المصالحة إذن؟

لكن قضية المصالحة صارت في ما يبدو وسيلة للتكسب والحصول على الامتيازات المادية والمعنوية، فالجماعات المُعلن عن التحاقها ببرنامج المصالحة تحصل على مكاسب مادية وتحظى بالاهتمام والتقدير المعنوي العلني من الحكومة. وفي المقابل فان معارضي الحكومة ونقادها السلميين (لا نعني شركاءها المتخاصمين) الذين لم يحملوا السلاح، بل يناهضون حمل السلاح وكل عمل عنفي، واختاروا أن يكافحوا المظاهر السلبية في عمل أجهزة الدولة، بالوسائل السلمية (التظاهرات والتعبير علناً عن الرأي بواسطة وسائل الإعلام)، يواجهون بمعاملة قاسية من الحكومة، كما حصل مع التظاهرات التي انطلقت في ٢٥ شباط من العام الماضي، وكما حصل في الاعتقالات التعسفية والسلوك الخشن للأجهزة الأمنية مع عدد من الإعلاميين الذين نشطوا في إطار التظاهرات أو أيدوها أو انتقدوا علناً موقف الحكومة منها ونددوا بتجاوزات الأجهزة الأمنية.

هل يتعين على معارضي الحكومة السلميين ونقادها عبر الإعلام أن يتنكبوا السلاح ويسفكوا الدم العراقي لتصالحهم الحكومة؟

الدباغ يأسف لسحب دول الخليج مراقبيها من دمشق

بغداد تعلن تأييدها الشعب السوري.. وتهيّئ للقمة العربية

التحالف الوطني: الحكومة تتحفظ على استبدال الأسد.. وتحثه على الإصلاحات

أكدت الحكومة وقوفها مع الشعب السوري وتطلعاته في الحرية والاستقلال، وقالت إن العراق على كامل استعداده لتضييف الرؤساء والملوك العرب في مؤتمر القمة المقبل في بغداد.

وقال الدباغ في مؤتمر صحفي عقده في ختام لقائه الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي "تباحثنا بشأن آخر المستجدات بسوريا وترتيبات القمة العربية المقبلة في بغداد فهو موضوع مهم وحيوي هو انعقاد القمة العربية في بغداد آذار (مارس) المقبل".

□ بغداد / المدى

وأوضح أن "القمة العربية أول أولياتنا في العراق إضافة إلى الموضوع السوري مع تأكيدنا إن البيت العربي هو الحل الأفضل للازمة السورية".

وأضاف في رده على سؤال حول الموقف العراقي الأخير من قرارات الجامعة العربية في اجتماع وزراء الخارجية العرب ان "العراق لا يقف الا مع الشعب السوري الشقيق من اجل حريته واستقلالهم ونحن ندعم الأمين العام لجامعة الدول العربية في توجهاته لحل الوضع السوري".

وعن موضوع سحب دول الخليج العربي لمراقبيها المشاركين في بعثة الجامعة العربية إلى سوريا قال الدباغ "نأسف لهذا القرار لكن نعتقد ان آليات الحل العربي هي التي ستوصلنا إلى الطريق الأمثل".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد، في الخامس من كانون الثاني الحالي، أن العراق يرفض التدخل العسكري ضد سوريا، وأشار إلى وجود ترحيب وقبول من الحكومة والمعارضة السورية للمبادرة العراقية لحل القضية السورية، كما أبدى في (٣ كانون الأول الماضي)، استعداد بغداد لاستقبال أطراف المعارضة السورية للتوصل إلى حلول تحقق مطالب الشعب السوري بعيداً عن العنف والحرب الأهلية، وجدد رفضه العقوبات الاقتصادية على دمشق.

وبالنسبة للتوترات السياسية الموجودة في العراق وتوقيتها مع عقد القمة العربية أكد الدباغ أن "هذا الأمر قضائي ونحن على كامل الاستعداد لعقد القمة العربية وسنستقبل يوم الاثنين المقبل وفدا من الجامعة العربية برئاسة السفير بن حلي نائب الأمين للجامعة العربية لوضع الترتيبات النهائية لعقد القمة العربية".

وحول إصرار طارق الهاشمي لنقل قضيته إلى كركوك قال "هذا الأمر يخص القضاء العراقي ولا تتدخل فيه الحكومة العراقية، نحن لا نطلب من القضاء ولا نؤثر القضاء مستقل وقراراته يتّخذها بعيدا عن التأثيرات السياسية".

من جانبه، اعتبر التحالف الوطني أن حديث الدباغ كان دليلا على حسن نية الحكومة العراقية في التعامل مع الملف السوري في أنها ترفض ترحيل تجارب الدول العربية التي شهدت مشاكل عديدة عقب انهيار أنظمتها إلى دمشق.

عضو التحالف عامر ثامر، قال في تصريح لـ(المدى) أمس، إن الدباغ أوصل رسائل من خلال تصريحاته أمس بأن بغداد تقف مع الشعب السوري ومع إجراء إصلاحات جذرية في العملية السياسية هناك، والتخلص من دكتاتورية الحكم، مستدركا "هذا لا يعني استبدال نظام الأسد، إنما العمل على تشكيل حكومة شراكة وطنية بين شرائح الشعب السوري".

وينقل ثامر تحفظ بغداد على استبدال نظام الأسد لأمرين، "الأول لوجود علاقات وطيدة بين بعض الأحزاب العراقية والنظام هناك، والثاني خوفا من أن تكون المنطقة هشة وبالتالي يسمح لظهور لجماعات إرهابية من الممكن أن تصعد على دفة الحكم هناك".

وفي السياق ذاته أكد مقرب من رئيس الوزراء أن العراق مع سوريا وليس مع النظام السوري يريد أن يحفظ سوريا والمنطقة من حريق قادم، ورجّح عدم تكرار سيناريو مصر وتونس في سوريا، وقال عزة الشابندر، إن "هناك فرقا في موقف العراق تجاه الحكومة السورية وسوريا"، مبينا أن "موقف القيادة في العراق يريد أن يحفظ سوريا والمنطقة من حريق قادم، كما أنه يريد التغيير والإصلاح". وأضاف الشابندر وهو مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي أن "الوفد العراقي ذهب إلى الرئيس السوري بشار الأسد أربع مرات خلال شهرين ونقل رسائل تؤكد أهمية الإصلاح"، مشيرا إلى أن "حديث الوفد كان يؤكد أن العراق مع سوريا وليس مع النظام، وأنه مع الشعب السوري في مطالبه ويدعم الحكومة السورية في تنفيذ الإصلاح بوتيرة أسرع مما هو عليه الآن".

تظاهرات موالية للنظام السوري .. (أرشيف)

وأوضح الشابندر أن "العراق انطلق بتحركه من رؤيا ثابتة وهي أن النظام العربي كله فاسد والنظام السوري جزء من هذا النظام"، مؤكدا أن "الشارع العربي صاحب مطالب حقيقية ومشروعة وهو مظلوم من قبل حكوماته ولكن لا يكفي أن نقرأ ما يحدث أن الصراع بين نظام فاسد وشارع صاحب مطالب مشروعة لأن هناك بعدا ثالثا هو أقوى من النظام والشارع ويريد بهما أن يذهبا إلى الجحيم".

وأشار الشابندر إلى أن "الشارع ومشروعية مطالبه والنظام ومفاسده أعطى الفرصة لقوة دولية خارقة وقوية وكبرى بأن تدخل علينا بهذا الربيع لتدمر المنطقة"، مبينا أن هذه القوة هي "إسرائيل وأميركا وسلطة الشيطان في العالم وعملاؤهم في المنطقة".

وبيّن الشابندر أن "إسرائيل ليست بعيدة عما يحصل وهي في صلب الموضوع وتحرك أدواتها بشكل واضح في المنطقة، وإن كانت تبدو بعيدة فهي في قلب هذا المشروع"، مشيرا إلى أن "أدوات إسرائيل في المنطقة تتحرك لأجندة تخصها أحيانا ولكنها تلتقي في أن هذا الاجتياح يجب أن يحصل في المنطقة".

وأكد الشابندر أن "التغيير في ليبيا واليمن ومصر سيبقى داخل حدوده وتأثيراته في الخارج ضئيلة ولكن التغيير في سوريا لن يلزم حدوده بل أن العراق ولبنان وحتى الخليج العربي سيتأثر"، مشددا على ضرورة "التعامل مع فرصة التغيير بطريقة أخرى".

وأوضح الشابندر أن "الوفد العراقي التقى بأطراف المعارضة في الداخل والخارج ووجد أن الخلاف بينهم أكثر من الاتفاق"، لافتا إلى أن "المعارضة متفقون على التغيير لكنهم مختلفون في وسيلة وآلية ونتائج التغيير".

ورجح الشابندر أن "سيناريو مصر وتونس لن يتكرر في سوريا وإذا تكرر فستكون المنطقة شريكة به من خلال دفعها نتائج الفوضى"، مبينا أن "العراق يريد حقن الدماء والحيلولة دون سقوط قطرة أخرى من دماء السوريين".

وأشار الشابندر إلى أن "الوفد العراقي بين للمعارضة السورية أن العراق ليس طرفا لا على المستوى السياسي والاقتصادي والطائفي"، مبينا أن "مشروع العراق كان جزأين هو مساعدة سوريا وإقناعها في التوقيع على برتوكول الجامعة العربية والثاني أن توجد طاولة يستطيع النظام والمعارضة التحاور حولها".

الحكومة: لا وجود لاي جندي امريكي في البلاد

الهاشمي يعتبر تصريحات المالكي نكتة

□ بغداد / المدى

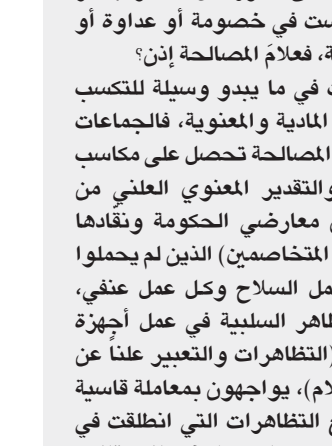

المالكي

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي، على متانة العلاقات العراقية الأميركية، نافياً وجود "أي" جندي أميركي في البلاد، فيما كشف عن صفقة لشراء طائرات مقاتلة أميركية. وقال المالكي في مقابلة خاصة مع قناة "العربية" الفضائية، إن العلاقة التي تربط العراق بالولايات المتحدة حاليا "هي علاقة دولة بدولة، وعلاقة مصالح مشتركة"، مضيفاً انه "لا يوجد أي جندي أمريكي على الأراضي العراقية سوى مدربين عسكريين، ووجودهم مرتبط بموجب اتفاقية ضمن ضوابط احترام السيادة دون حصانة خاصة".

وكشف المالكي، عن صفقة أسلحة مع الولايات المتحدة تضم ٣٢ طائرة من طراز أف ١٦، موضحا أن العراق "سدد مبلغ الجزء الأول من الصفقة، والذي يتضمن ١٨ طائرة من هذا النوع، ووافق الكونغرس الأمريكي عليها، أما بقية الطائرات فلا يزال العراق بانتظار موافقة الكونغرس الأمريكي عليها". ونفى المالكي أن يكون العراق، قد دعم الحكومة السورية بالمال دعما للبرة السورية، مؤكداً أن "العراق لم يقدم إلى سوريا ولا حتى دولارا واحدا"، متطرقا إلى الدور الذي حاولت بغداد لعبه لمحاولة تطويق الأزمة السورية والتقريب بين المعارضة ونظام الرئيس السوري بشار الأسد. وأجاب المالكي عن الأسئلة المتعلقة بالشأن الداخلي العراقي، مفسرا الأسباب التي تدعوه للحذر من التعاطي مع رغبة أبناء بعض المحافظات لإقامة أقاليم بموجب الدستور العراقي، ولم تخل المقابلة من أسئلة ذات طابع شخصي. ويشير المراقبون، الى ان تحويل العلاقات العراقية الأميركية إلى ارتباط اقتصادي وتبادل تجاري ودعم للسوق المحلية لدى الطرفين سيكون، هو أفضل الطرق في التواصل، وتهيئة الأجواء لإقامة علاقات دبلوماسية مبنية على التقدير الصحيح لكلا الجانبين لثقل كل منهما، وهو تغيير سيكون بمثابة قراءة مغايرة لما هو موجود من علاقات دبلوماسية (تحت ضغوط حاجة القوات العسكرية)، مشيرين إلى انه في هذا الجانب سيكون الطرفان في حالة رضا لكلا شعبيهم، وفي حالة أكثر هدوءا من الشد السياسي وتشكيك بعض القوى بالدور الأميركي في العراق. وبخروج القوات الأميركية من العراق مع نهاية عام ٢٠١١، يعتقد محللون عسكريون أن الجيش العراقي الجديد لا يستطيع القيام بمهامه كجيش نظامي يدافع عن حدود بلاده مع افتقاره إلى طائرات مقاتلة وأنظمة دفاع جوي. إلا أن سياسيين عراقيين يشيدون بمستوى الجيش العراقي الحالي، ويقولون إن باستطاعته ضمان أمن واستقرار العراق حتى مع خروج القوات الأميركية. ويبدو أن الأميركيين كانوا يتحفظون على تسليح الجيش العراقي بأسلحة متطورة لخوفهم من أن تقع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات المسلحة، الأمر الذي ولد امتعاضا عراقيا من هذا التوجه الأميركي.

دولة القانون: السلطة التشريعية تتحول إلى مركز شرطة

□ بغداد / إياد التميمي

أعرب نواب من كتل مختلفة عن رفضهم عمل اللجنة البرلمانية والتي أنيطت بها قضية المعتقلين من حمايات نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي والتي يرأسها النائب عضو اللجنة القانونية مصطفى لطيف وزيارتهم أماكن اعتقالهم والتحدث معهم بشكل مباشر. منتقدين تدخّل السلطة التشريعية في عمل القضاء معربين عن خشيتهم من تحوّل مجلس النواب إلى مركز للشرطة ومتابعة مثل هكذا قضايا هي من اختصاصات السلطة القضائية فقط.

وقال عضو ائتلاف دولة القانون علي الشلاه "على البرلمان ألا يتحول إلى مركز للشرطة أو حتى إلى محكمة وعلى النواب ان يمارسوا الفصل بين السلطات وألا يخلطوا الأوراق".

واضاف الشلاه في تصريح لمراسل المدى في البرلمان "اتمنى على رئاسة البرلمان ألا تتأثر بما يقوم به النواب في تشكيل لجان وان تتجاهل كل تقاريرها وما ستعلنه لأنه أمر مخالف للأعراف في بناء دولة تؤمن بفصل السلطات".

وعن شروط الهاشمي في مثوله أمام القضاء في بغداد بعد تنحّي المالكي من منصبه، قال الشلاه "الهاشمي بدأ يطلق تصريحات تدل على انهياره"، واصفا طلب الهاشمي بغير المنطقي ناصحا نائب الرئيس بأن يمثل أمام القضاء وغيابه دليل على تورطه وألا يقف عثرة أمام تقدم البلد.

واستدرك الشلاه "نحن في دولة القانون تحدثنا مع أعضاء من العراقية واتفقوا على أن هذه الجرائم فعلا حصلت وهي حقيقية وغير مفتعلة لكنهم يزعمون أنها لبعض قياداته ولبعض أقاربه ويقللون في إمكانية علمه بالأمر"، معتبرا "كل ما قيل قد لا يبت بالأمر فالقضاء هو الذي يجب أن يقول كلمته".

الى ذلك اعتبر التحالف الكردستاني ان تشكيل لجنة برلمانية هو احد أخطاء السلطة التشريعية.

عضو التحالف لكردستاني شوان محمد طه قال في تصريح للمدى ان ما حصل هو تدخل صريح وواضح من قبل البرلمان في عمل السلطة التشريعية وليس من حق اي نائب أن يزور متهمين في أية قضية ما.

واعتبر طه تشكيل هكذا لجنة تعطي قضية الهاشمي أبعادا سياسية بامتياز، وهو تشكيك في عمل القضاء الذي نحن ولغاية الآن نعتبر القضاء العراقي بشكل عام هو مستقل وغير مسيس، وان كانت اللجنة المشكلة قد خضعت إلى توافقات سياسية فهذه مشكلة اكبر وستساهم في تسييسه بشكل كامل بحسب طه.

وكانت القائمة العراقية قد أعلنت عن تشكيل لجنة نيابية تتكون من سبعة أعضاء تضم مختلف الكتل السياسية، لمتابعة ملف التحقيق في قضية نائب رئيس الجمهورية.

المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه نظرا لحساسية الموضوع قال في تصريح خص به (المدى)، "إن عددا من النواب بينهم، سلمان الجميلي وأمير الكناني وسليم عبد الله الجبوري، و كريمة الجوراني، التقوا أمس المعتقلين المتهمين بملف الهاشمي في سجن البلديات"، موضحا "تم اطلاعهم من قبل قضاة التحقيق على مجريات القضية".

يشار إلى أن وزارة الداخلية قد عرضت الشهر الماضي اعترافات لثلاثة من عناصر حماية الهاشمي قالوا إنهم مارسوا عمليات قتل وتفجير بعلم الهاشمي الذي اعتبر الاعترافات مفبركة وانتزعت من حمايته تحت التهديد والتعذيب.

وعن عدد المحتجزين في هذه القضية قال المصدر "إنهم ٣٨ عنصرا بينهم نائب رئيس مجلس محافظة بغداد رياض العضاض والذي حسب ما أدلى به القائمون على التحقيق اقرب المعتقلين للإفراج عنه".

وأوضح المصدر "أن اغلبهم تعرض إلى ضغوطات كبيرة من اجل الإدلاء بالاعترافات لاسيما رشا الهاشمي والتي تعمل في مكتب نائب رئيس الجمهورية"، وتابع "ان المتعقلين جميعهم موجودون في سجن البلديات ببغداد".

وفي السياق ذاته انتقد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، امس، التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء نوري المالكي لقناة "السومرية" الفضائية حول تلقيه تهديداً من القضاء العراقي بالاعتقال إذا لم ينفذ مذكرة القبض الصادرة بحق الهاشمي، معتبراً أنه "نكتة" لن يصدقها الشعب العراقي، فيما أكد في المقابل أن الأزمة الحالية جعلت القائمة العراقية أكثر تماسكاً وصلابة.

وقال الهاشمي في بيان صدر عن مكتبه المؤقت في السليمانية، وتضمن رداً تحدى فيه "خصمه" بترك قضيته للقضاء في إشارة إلى المالكي، إن "ما قاله الأخير في لقاء تلفزيوني بشأن تهديده من قبل القضاء العراقي بالاعتقال إذا لم يلتزم بتنفيذ أوامر إلقاء القبض الصادرة بحقي هو نكتة لا تنطلي على شعب واع كالشعب العراقي".

وأضاف الهاشمي "أصبحنا نسمع كثيراً من الكذب في هذه القضية".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي كشف في لقاء خاص مع الفضائية "السومرية" مطلع الشهر الحالي أنه كان ملزماً بتطبيق أوامر إلقاء القبض التي صدرت بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، مؤكداً "القضاء قال لنا تنفذون وإلا نصدر عليكم أوامر قبض وهذا جرى في مكتبي وأمام الأمنيين وهددوني بهذه الكلمة".

أما في ما يتعلق بوضع القائمة العراقية، فأكد الهاشمي أنه "على الرغم من تماسكها خلال المواقف كافة التي مرت بها، وخصوصاً في دفاعها المتميز عن المعتقلين الأبرياء، هي اليوم أكثر تماسكاً وصلابة"، مبيناً أن "هذه الأزمة شدت من ساعد العراقية وعززت قوتها ورفعت رصيدها الشعبي".

وكان الهاشمي أكد، في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢، استعداده للمثول أمام القضاء في العاصمة بغداد شرط استقالة رئيس الوزراء نوري المالكي، مشيراً إلى أن القضاء وسيلته الوحيدة لإثبات براءته من التهم والاعترافات "المفبركة" ضده.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون